### لجنة «حقوق الإنسان» البرلمانية تعقد اجتماعاً 24 أغسطس المقبل لاستعراض نتائجهما

# تشكيل لجنتين من الداخلية وجهاز «البدون» للنظر في حالات الجوازات المزورة

■ الدمخي : قضية من كانت لديهم إقامة صالحة واكتشفوا أن جوازاتهم مزورة استجدت والجهاز لم يكن لديه تقدير لعدد الحالات

لجنة حقوق الانسان

وزير الداخلية مترئساً الجانب الحكومي

■ تشكيل لجنة أخرى من وزارة الداخلية للنظر في تجنيس أبناء وزوجات الشهداء وعدد 14 حالة

■ ندعو كل من لديه إشكالية في هاتين القضيتين إلى التواصل مع اللجنة المشتركة

■ هايف : اجتماع الخميس «تاريخي» والجميع أبدى مرونة في التعاون لحل كل القضايا

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها امس قضية أصحاب الجوازات المزورة من فئة البدون ومسألة تجنيس أبناء وزوجات الشهداء من هذه الفئة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح للصحفيين إن الاجتماع عقد بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة.

وأضاف أن وزير الداخلية وعد بتشكيل لجنة مشتركة بين الداخلية والجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية للنظر في حالات الجوازات المزورة وحصر اعدادها وتحديد آلية التعامل معها، على أن تعرض نتائج اللجنة المشتركة في اجتماع ستعقده لجنة حقوق الإنسان بتاريخ ٢٤ أغسطس المقبل.

وأشار إلى انه تم في السابق معالجة أوضاع ١٢٨٩ حالة من اصحاب الجوازات المزورة وأعيدوا إلى وضعهم (بدون)، مضيفا أن قضية من كانت لديهم إقامة صالحة واكتشفوا ان جوازاتهم مزورة استجدت، وأن وزارة الداخلية والجهاز المركزي لم يكن لديهما تقدير لعدد هذه الحالات.

وأوضح أن اللجنة ناقشت ايضا التواحي الإنسانية في قضية البدون، لافتا إلى أن اللجنة ستقدم التساؤلات التي اثيرت خلال الاجتماع بشكل خطي للجهاز المركزي لكي يرد عليها رئيس الجهاز.

وأكد انه تم تشكيل لجنة من وزارة الداخلية للنظر في تجنيس أبناء وزوجات الشهداء وعدد ١٤ حالة مؤكدا أن اللجنة ستعرض نتائجها في الاجتماع الذي سيعقد بتاريخ ٢٤ اغسطس المقبل.

ودعا كل من لديه إشكالية في قضية الجوازات المزورة أو تجنيس ابناء وزوجات الشهداء إلى التواصل مع اللجنة المشتركة، معربا عن امله في حل سريع للقضية تجنيس ابناء وزوجات الشهداء ومأساة أصحاب الجوازات المزورة الذين استقبلت لجنة حقوق الإنسان منهم أكثر من ٢٠ حالة.

من جانبه طالب عضو لجنة حقوق الإنسان النائب محمد هايف وزارة الداخلية بالإعلان عن جهة مختصة تستقبل أصحاب الجوازات المزورة من فئة (البدون)، تمهيدا للنظر في حالاتهم من قبل اللجنة المشتركة ما بين الداخلية والجهاز المركزي.

ووصف هايف اجتماع اللجنة امس بكل من وزير الداخلية ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بالـ(تاريخي) لإبدائهما المرونة في التعاون لحل القضية وشعورهما بان هذه المأساة يجب أن تحل.

وقال « آن الأوان لأن تنتهي هذه المأساة التي امتدت نصف قرن وأن تحل قضية البدون حتى ولو تم تجزئتها بمعالجة جزئية بداية من الجوازات المزورة وأبناء الشهداء ثم معالجة قضية حملة إحصاء ١٩٦٥ إلى أن يتم الانتهاء من هذا الملف.

وبين أن أعضاء اللجنة شرحوا ماساة أصحاب الجوازات المزورة منذ بداية صرف المستحقات وخصوصا العسكريين لكي يحسنوا أوضاعهم، ما أدخلهم في هذا المازق ليتبين لهم لاحقا ان هذه الجوازات مزورة.

وأعرب عن أمله أن يكون هناك حل جذري في اجتماع ٢٤ أغسطس لهذه الأزمة التي تؤرق البدون.

وأشار إلى أن من بين القضايا التي طرحت في الاجتماع قضية القيود الأمنية وعدم صرف البطاقات الأمنية وعدم تجديد رخص القيادة، مؤكدا أن اللجنة ستخصص اجتماعا آخر لمناقشة هذه القضايا.

### حذره من الانتقائية في تنفيذ الأحكام القضائية

## العربيد لوزير الصحة: إذا لم تحسن التصرف فسأضعك على المنصة

فراج العربيد

طالب النائب فراج العربيد وزير الصحة د.جمال الحربي بدراسة قرارات التدوير التي سيتم إصدارها لإدارات المناطق الصحية والتي حصل اصحابها على أحكام قضائية من القضاء الكويتي الشامخ.

وحذر العربيد من الانتقائية في تنفيذ الأحكام القضائية ودون استحقاق واولوية، مشيرا إلى ان الوزير اختار هذه الفترة بالذات نظرا لقض دو الانعقاد البرلماني وغياب بعض النواب معتقدا أن الرقابة البرلمانية ستكون بعيدة عن تتبع خطواته وقراراته الوزارية.

وأكد العربيد انه سيشدد من رقابته على هذا الملف بالذات ويضعه في صلب أولوياته

### بالإضافة إلى أمناء المكتبات ومحضري المختبرات

## خليل عبد الله يسأل الفارس عن المسميات الوظيفية للاخصائيين الاجتماعيين

اعلن النائب د.خليل عبد الله انه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس عن المسميات الوظيفية لمهنة الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين وأمناء المكتبات ومحضري المختبرات في وزارة التربية ونسبتهم إلى عدد الطلبة

ونص السؤال على ما يلي:

الاستفسار عن المسميات الوظيفية لمهنة الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين وأمناء المكتبات ومحضري المختبرات في وزارة التربية والمدارس الحكومية التابعة لها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما مهام عمل الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين التابعين لوزارة التربية وما التوصيف الوظيفي لمهام عملهم؟ وقيمة الراتب والمزايا المالية الشهرية التي يحصلون عليها؟

وهل تم إقرار الكادر الوظيفي لهم؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب المانعة من إقرار الكادر الوظيفي لهم حتى تاريخ طرح هذا السؤال، وإذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بالكادر الوظيفي الذي قرر لهم.

2- كم تبلغ نسبة عدد الطلبة في المدارس بالمقارنة بعدد الأخصائيين في المدرسة؟ وهل عدد الأخصائيين كاف في كل مدرسة أم يوجد حاجة لزيادة العدد لتقديم خدمة أفضل لأبنائنا الطلبة في المدارس؟

3- ما الجهة المعنية بمراقبة عمل الأخصائي الاجتماعي أو الأخصائي النفسي في كل مدرسة حكومية؟ وإلى من يقدم الأخصائيون في كل مدرسة تقاريرهم عن عملهم اليومي؟ ومن الذي يقيم عمل كل أخصائي في نهاية كل فصل دراسي؟

خليل عبدالله

4- ما مهام عمل أمناء المكتبات؟ وما التوصيف الوظيفي لمهام عملهم؟ وقيمة الراتب والمزايا المالية الشهرية التي يحصلون عليها؟ وهل يوجد عدد كاف لاحتياجات وزارة التربية وفي المدارس والجهات الأخرى التابعة لها؟

وهل تم إقرار الكادر الوظيفي لأمناء المكتبات؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب المانعة من إقرار الكادر حتى تاريخ طرح هذا السؤال، وأما إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بقرار الكادر الوظيفي لأمناء المكتبات.

5- ما الجهة المعنية بمراقبة عمل أمناء المكتبات في وزارة التربية؟ وإلى من يقدم أمناء المكتبات تقاريرهم عن عملهم اليومي؟ ومن الذي يقيم عمل كل أمين مكتبة في نهاية كل فصل دراسي؟

6- ما مهام عمل محضري المختبرات؟ وما التوصيف الوظيفي لمهام عملهم؟ وقيمة الراتب والمزايا المالية الشهرية التي يحصلون عليها؟ وهل يوجد عدد كاف لاحتياجات وزارة التربية وفي المدارس والجهات الأخرى التابعة لها؟

7- من الجهة المعنية بمراقبة عمل محضري المختبرات في كل مدرسة حكومية؟ وإلى من يقدم محضرو المختبرات تقاريرهم عن عملهم اليومي؟ ومن الذي يقيم عمل كل محضر مختبرات في نهاية كل فصل دراسي.

### طلب تزويده بنسخة من التقرير النهائي الصادر من لجنة التحقيق

## النصف يسأل الحربي عن التحقيق في واقعة إتلاف دعامات القلب منتهية الصلاحية

راكان النصف

أعلن النائب راكان النصف انه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير الصحة د.جمال الحربي عن لجنة للتحقيق في واقعة إتلاف دعامات القلب والأوعية الدموية المنتهية الصلاحية بمستشفى الأمراض الصدرية، ونص السؤال على ما يلي: «نشر في وسائل الإعلام بتاريخ 3/1/2017 خبر يفيد بتشكيل وزارة الصحة لجنة للتحقيق في واقعة إتلاف دعامات القلب والأوعية الدموية المنتهية الصلاحية بمستشفى الأمراض الصدرية».

1 – يرجى تزويدي بنسخة من التقرير النهائي الصادر من لجنة التحقيق؟

2 – يرجى تزويدي بقرار تشكيل لجنة التحقيق ومسمياتهم الوظيفية في الوزارة؟

3 – ما الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتموها للعمل في توصيات لجنة التحقيق؟

4- يرجى تزويدي بجميع التقارير والمخاطبات التي تمت بين وزارة الصحة وديوان المحاسبة في هذا الشأن؟

5- ما انواع الدعامات المستخدمة في مستشفى الأمراض الصدرية وكم سعر الدعامة الواحدة؟ وما الشركات الموردة لهذه الدعامات.

## الحويلة يطالب بإنشاء نظام طبي إلكتروني

أعلن النائب د.محمد الحويلة انه تقدم باقتراح برغبة لإنشاء نظام طبي إلكتروني موحد يربط جميع المستشفيات والمستوصفات الحكومية يحتوي قاعدة بيانات تشمل جميع الملفات الطبية للمواطنين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لقد بات من الضروري أن يتم ربط الملف الطبي لكل مواطن بنظام طبي إلكتروني موحد يربط بين جميع المستشفيات والمستوصفات الحكومية، بحيث يتمكن المريض عند زيارته أي طبيب وفي أي مستشفى من الاطلاع على تاريخه المرضي، وكذلك الاطلاع على نتائج كل الفحوصات التي أجراها ما يسهل على الطبيب والمريض سرعة التشخيص ومعالجة المريض بطريقة أكثر فاعلية ويوفر الكثير من الوقت والجهد والمال خاصة في الحالات الحرجة والحوادث الطارئة، وحتى لا يضطر المريض عند مراجعته أحد المستشفيات لأول مرة أن يبدأ معهم من جديد في بناء ملفه الطبي وذلك رغم وجود ملف متكامل لنفس المريض في مستشفى آخر.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء نظام طبي إلكتروني موحد يربط جميع المستشفيات والمستوصفات الحكومية يحتوي قاعدة بيانات تشمل جميع الملفات الطبية للمواطنين ويتم ربطها بالرقم المدني للمواطنين ويسجل بها جميع المراجعات والتقارير الطبية ونتائج كل الفحوصات الخاصة به.

## خليل الصالح: ابتعاث الطلبة لدراسة الطيران خطوة رائدة ومشجعة

اعتبر النائب خليل الصالح أن ابتعاث الطلبة الراغبين في دراسة علوم الطيران التجاري وهندسة الطيران ضمن بعثات التعليم العالي خطوة رائدة ومشجعة وتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وأشاد الصالح بتوقيع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بروتوكول تعاون مع وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس لتعزيز التعاون بين الخطوط الجوية الكويتية ووزارة التعليم العالي في هذا المجال.

وقال الصالح في تصريح صحافي إنه أمر في غاية الأهمية أن يبتعث الطلبة الراغبون في دراسة الطيران التجاري والهندسي على حساب الدولة مشيرا إلى أن هذا النظام سيتم تطبيقه للمرة الأولى في الكويت بغرض دعم الشباب الكويتي وتوفير فرص وظيفية مناسبة.

وأشار إلى أن ابتعاث الطلبة سيخفف الأعباء المالية عليهم لأن دراسة الطيران مكلفة ماليا وتصل إلى 50 ألف دينار على مدى سنتين وكان يتحملها الطالب الأمر الذي ادى إلى عزوف بعض الطلاب عن هذا النوع من الدراسة

خليل الصالح

## 49 سؤالاً و34 اقتراحاً بقانون .. حصاد صفاء الهاشم في دور الانعقاد الأول

قدمت النائبة صفاء الهاشم خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 49 سؤالا و34 اقتراحا بقانون و4 اقتراحات برغبة، وشاركت في تقديم طلبي مناقشة وهما قضية الإيداعات المليونية والقضية الإسكانية.

وتشغل الهاشم منصب مقررة لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية ،والمرأة والأسرة، كما تشارك كعضو في لجان الميزانيات ،والظواهر السلبية ، وذوي الاحتياجات الخاصة.

الاقتراحات بقوانين

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدمت بها النائبة صفاء الهاشم 34 اقتراحا بقانون منها 3 اقتراحات منفردة و31 مشاركة فيها بعض زملائها النواب جاءت كالتالي:

• تنظيم الوظائف القيادية.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

• منح العسكريين المتقاعدين، من ضباط الصف والأفراد، معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة ( الحرمان من حق الانتخاب في حالة وقوع أي جريمة)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

• تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم 5 لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة إذ لا يجوز زيادة الرسوم والتكاليف المالية التي يتحملها المواطن مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (يقدم بنك الائتمان القروض لمستحقي الرعاية السكنية من المواطنين والمواطنات الأرامل أو المطلقات أو المتزوجات من غير كويتي وغير المتزوجات ممن بلغن الأربعين عاما)

• جواز تخصيص مواقع في الأسواق العامة للمتقاعدين الكويتيين

• إنشاء صندوق صباح الأحمد للأجيال.

• تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية إذ يجوز للوزير إحالة الموظف إلى التقاعد قبل بلوغه السن القانونية.

• منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (فوائد أو رسوم أو مبالغ تم احتسابها من استبدل راتبه مقابل قرض من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)

• إضافة مادة جديدة برقم (71 مكرراً ا) إلى القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية إذ يتولى بنك الكويت المركزي تقيد البنوك المحلية وأفرع البنوك الأجنبية وشركات الصرافة بتحصيل نسبة خمسة بالمائة من التحويلات كافة.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة إذ تتولى الدولة عملية تطوير الأسطول.

• تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (إلغاء البند (5) من المادة الرابعة من المرسوم الذي يشترط فيمن يمنح الجنسية الكويتية أن يكون مسلما

•الأحوال الشخصية الجعفرية.

• تقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف.